هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

اللسانيات العربية

The Arabic Linguistics Journal

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك
عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
العدد ١٢ ربيع الآخر ١٤٤٢هـ - يناير ٢٠٢١ م

◆ أين شومسكي اليوم من مسألة تطور اللغة؟

◆ البنية الإبلاغية ووصف العربية: المحدَّث عنه والمحدَّث به. نموذجا

◆ العلامة الإعرابية في الفعل المضارع في ضوء نظريّة معنى-نصّ: الفعل المضارع الواقع بعد (حتّى) أنموذجًا

◆ معنى الجمع في المركّب بالواو

◆ الاستعارة المقترضة - المعجم السياسيّ أنموذجا مقاربة معجميّة عرفانيّة

◆ (حَسْبُكَ) - دراسة تركيبيّة في ضوء المَقُولات والقرائن

◆ الحقول والمجموعات الدلالية في نصوص مجال الاقتصاد: دراسة على مدونة حاسوبية

◆ تعليم القواعد النحوية بالاعتماد على أمثلة المدونات اللغوية (المفعول لأجله نموذجًا)

◆ قراءة في كتاب الدكتورة أفراح عبدالعزيز التميمي: نظام آلي للتقطيع والتوسيم النحوي العربي

◆ عبدالعزيز العصيلي العالم الذي افتقدته اللغويات التطبيقية

معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية أرسيف ARCIF رقم (٠,٢٣٥٣).

العلامة الإعرابية في الفعل المضارع في ضوء نظريّة معنى-نصّ: الفعل المضارع الواقع بعد (حتّى) أنموذجًا

د. معاذ بن سليمان الدخيّل(*)

ملخص

اعتمدت هذه الدراسة نظرية معنى-نصّ إطارًا نظريًّا في مقاربتها للعلامة الإعرابية في الفعل المضارع. وفرّقت هذه النظريّة تفريقًا صريحًا بين التعلّق التركيبي والتعلّق الصرفي. وقد اعتمدت الدراسة هذا التفريق في مقاربة الفعل المضارع، فأدّى إلى نقل التفريق بين إعراب الاسم وإعراب الفعل من مستوى الحدس المبهم إلى الصياغة النظرية الصريحة. وترتّب على ذلك تفريقٌ بين نوعين من الدّلالات التي يؤدّيها الإعراب في الأفعال من جهة والإعراب في الأسماء من جهة أخرى. وخلصت الدراسة إلى أنّ تردّد الفعل المضارع الواقع بعد (حتّى) بين الرفع والنصب مرتبط دلاليًّا بمظهر وقوع الفعل في الزمان. فالفعل المضارع المرفوع بعد (حتّى) هو الفعل الذي وقع مضمونُه وانقضى، وأمّا الفعل المنصوب فهو الفعل الذي لم يقع.

الكلمات المفاتيح: مظهر – جهة – نظرية معنى-نصّ – علامة إعراب – فعل مضارع – تعلق صرفي.

* أستاذ اللسانيّات والنحو المساعد في قسم اللغة العربيّة وآدابها بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعيّة في جامعة القصيم.
أرسل البحث بتاريخ ١٨/ ١٢/ ٢٠٢٠م، وقبل للنشر بتاريخ ١/ ٢/ ٢٠٢١م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

Abstract:

This study adopts Meaning–text theory as a framework to approach the case marker in the imperfect indicative verb (mudhaariɯ). This theory makes, clearly and formally, a difference between the syntactic and morphological binding leading to the appropriation of such a distinction in the approach of the imperfect indicative verb. It results in the distinction between the name case and the verb one, and the moving from an intuitive and ambiguous level of investigation to an explicit theoretical formulation.

This results in a distinction between two types of meanings performed by the case expression in verbs on the one hand, and nouns on the other hand. The study concludes that the oscillation of the imperfect indicative verb occurring after "Hattaa" (even, until...) between the indicative and the subjunctive is semantically related to the aspect of the verb occurrence in time. The imperfect indicative verb after "Hattaa" is the verb whose content has occurred and achieved, while the subjunctive verb is the verb that has not occurred yet.

Key words: Aspect – Modality - Meaning–text theory – case marker – imperfect indicative verb – Morphological Dependency.

مقدّمة:

ساد النظريّة النحويّة العربيّة أنّ الإعراب في الأصل دالٌّ على معانٍ تركيبيّة من قبيل: الفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة، ونحوها.(١) وقد أشرنا في عمل سابق(٢) إلى أنّ إعراب الفعل المضارع قضيّة إشكاليّة لدى الباحثين في النظريّة النحويّة العربيّة، وحدَّدنا موطن الإشكال في تفسير الدلالة التي تحملها العلامة الإعرابيّة في الفعل المضارع. وقد كان هذا الإشكال مُعزَّزًا بما ينطوي عليه الإعراب من صعوباتٍ تتعلّق إحداها بطبيعة ظاهرة الإعراب نفسها، فالعلامة الإعرابيّة وحدة لغويّة وظيفيّة ذات طابع مجرّد،(٣) وأمّا الأخرى فذات صلة بالجهاز المفهوميّ المفسِّر لظاهرة الإعراب عند القدماء، ويتمثّل ذلك في وحدة المصطلحات التي سمّى بها القدماء الحالات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الإعرابية والعلامات التي تشير إليها،[٤] ونجد ذلك جليًّا في مصطلحي (الرفع) للحالة الإعرابية و(الضمة) للعلامة المستعملَين للاسم والفعل على حد سواء. فكانت هذه الصعوبات عائقًا أمام الدارسين في تعيين دلالات الإعراب في الفعل المضارع وفهمها.

ونروم في هذه الدراسة مواصلة البحث في إحدى إشكاليّات العلامة الإعرابيّة بدراسة مدلولها في الفعل المضارع الواقع بعد (حتّى) منطلقين في ذلك من إطار نظريٍّ محدّد، هو نظريّة معنى-نصّ لإيغور ملتشوك، وآلان بولغير، وإلكسندر زلكوفسكي. وقد اخترنا أن نقتصر في بحثنا على دراسة الفعل المضارع الواقع بعد (حتّى)؛ لأنّ الفعل المضارع يتردّد في هذا الموضع بين حالتي النصب والرفع، فيرتكز عملنا في البحث عن الفصل بين المدلولين اللذين يحملهما الفعل في كلّ حالة. وكان الاقتصار على حالة الفعل المضارع الواقع بعد (حتّى) وحده دون غيره من حالات الفعل المضارع المتعدّدة نظرًا إلى اتّساع مادّة البحث لو أردنا استقصاء تردّد الفعل المضارع إعرابيًّا بين الرفع، والنصب، والجزم. فوقع اختيارنا على الفعل المضارع الواقع بعد (حتّى) بوصفه معطى من المعطيات الممثّلة لمادّة البحث التي يصلح اختبار الفرضيّة بها، والنظر في مدى صلاحيّتها لتفسير الإعراب في المضارع، ويبقى المجال مفتوحًا لدراسات لاحقة تُستكمل فيها دراسته في حالاته الإعرابيّة الأخرى.

وقد قسَّمنا البحث لتحقيق هذه الغاية أربعةَ أقسام:

١. علامة الإعراب في الفعل المضارع عند القدماء: تناولنا فيه آراء القدماء في تفسير الإعراب في الفعل المضارع واجتهادهم في تعيين حقيقته ومدلوله.

٢. علامة الإعراب في الفعل المضارع عند المحدثين: تناولنا فيه دراسات المحدثين التي خصّت الإعراب في الفعل المضارع بدراسات مستقلّة دون أن ندّعي استقصاءها، ولكنّ حسبنا فيه تقديم تصوّر مجمل عن الاجتهادات التي قُدِّمتْ في هذا الميدان، وعمدنا في تقديمها إلى ترتيبها ترتيبًا تاريخيًّا يسمح لنا بتبيّن التطوّر في معالجة الموضوع باتساق مع القسم الأول الذي درسنا فيه رؤية القدماء للظاهرة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٣. القيمة الإبستمولوجيّة لنظريّة معنى-نصّ: تناولنا فيه نظريّة معنى-نصّ بوصفها النظريّة التي تسمح بمقاربة ظاهرة الإعراب في الفعل المضارع، واكتفينا من النظريّة بالأطر التي تمسُّ جوهر قضايا البحث؛ لاستحالة الإحاطة بإضافات النظريّة ومنطلقاتها اللسانيّة في هذا السياق.

٤. الفعل المضارع الواقع بعد (حتّى) في ضوء نظرية معنى-نصّ: تناولنا فيه تردّد الفعل المضارع الواقع بعد (حتّى) بين حالتي النصب والرفع في ضوء نظرية معنى-نصّ محاولين تعيين مدلول العلامة الإعرابيّة فيه.

فرضيّة البحث:

ننطلق في معالجة مادّة البحث من فرضيّة ملخّصها أنّ الإعراب في الفعل المضارع مظهر من مظاهر التعلّق الصرفيّ، وليس مظهرًا من مظاهر التعلّق التركيبيّ في الجملة الذي يحيل إلى معاني من قبيل: الفاعلية، والمفعولية كما نجده في نحو:

- جاء زيدٌ.
- أكرمتُ الضيفَ.

وأمّا التعلّق الصرفيّ فيتجلّى في أحد مظاهره بالعلامة الإعرابيّة في الفعل المضارع، حيث إنّ لهذه العلامة مدلولًا يحيل إلى ثنائيّة دلاليّة رئيسة في النحو العربيّ هي ثنائيّة الواجب وغير الواجب التي تختزل جانبين مهمّين من المعنى:

الأوّل: مظهر وقوع الفعل في الزمان: يكون الواجب معنى للفعل الواقع المنقضي.

والثاني: جهة اعتقاد المتكلّم: يكون الواجب هو الواقع والـمُستقرّ في الذهن والتصوّر على سبيل الثبوت سواء وقع في الخارج أو لم يقع، ويكون غير الواجب ما لم يستقرّ في ذهن المتكلّم.[٥]

ولم تكن هذه الثنائيّة مألوفة وشائعة في المؤلفات والمنظومات النحويّة المتأخرة رغم أهميّتها وقيمتها التفسيريّة، فهي ثنائيّة تكشف عن تصوّر حدسيّ لعلاقة الأقوال بالكون الخارجيّ من جهة وباعتقاد المتكلّم بوصفه منجز تلك الأقوال من جهة ثانية[٦]

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ونحتذي في عملنا سبيلًا سبقنا إليه عدد من الباحثين يقوم على افتراض أنّ الفعل المضارع المرفوع حالة إعرابيّة من حالات قسم الكلام الواجب، وأنّ الفعل المضارع المنصوب والمجزوم حالتان إعربيّتان من حالات قسم الكلام غير الواجب.(٧)

ولا نزعم أنّ فرضيّة هذه الدراسة جديدة كلّ الجدّة، فقد ذهب الشريف إلى أنّ الجزم ظاهرة صرفيّة لا إعرابيّة، فهو وجوهٌ صيغيّة في تصريف الفعل لا علامات إعرابيّة.(٨) غير أنّ تأليفها بهذا الشّكل الذي قدّمناه في ضوء نظريّة معنى-نصّ هو الممثِّل لأهميّة البحث وجدّتِهِ.

الدراسات السابقة:

وضعنا قسمًا خاصًّا للجهود التي قدّمها المحدثون في مقاربة الإعراب في الفعل المضارع، وفي ذلك القسم عرض مجملٌ للدراسات التي نعدُّها دراساتٍ سابقة للموضوع غير أنّنا لم نقف على دراسة سابقة للموضوع في ضوء منطلقاته النظريّة، ونعني بذلك دراسة ظاهرة الإعراب في الفعل المضارع في ضوء نظريّة معنى-نصّ، ووفق الفرضيّة التي سبق ذكرها.

ولا يفوتني أن أتقدّم بخالص الشكر لكلّ من أعانني وأفادني في إعداد هذا البحث، وأخصّ بالشكر الدكتور عز الدين المجدوب والدكتور منصور الميغري اللذين تفضّلا بقراءة البحث وتقديم ملاحظات عميقة أسهمت في تجويده.

١- علامة الإعراب في الفعل المضارع عند القدماء:

لئن ذهبنا إلى أنّ القدماء كانوا واضحين في تعيين الوظيفة التركيبيّة التي تؤديها علامات الاسم الإعرابيّة من (فاعليّة، ومفعوليّة، وإضافة)، أو (عمدة، وفضلة) -بحسب تعبير الإستراباذي- فإنّ معالجتهم وتحليلهم للعلامة الإعرابيّة في الفعل المضارع كانت بخلاف ذلك؛ فلا نكادُ نجد الوضوح ذاته في تعيين الوظيفة التي تنهض بها علامات المضارع الإعرابيّة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ونجد ذلك واضحًا حين نلحظ أنّ البصريّين يؤسّسون تفسيرهم على أنّ الإعراب حقٌّ للأسماء بالأصالة، وأنّه طارئ في الأفعال غير أصيل؛ لذلك ذهبوا إلى أنّ إعراب الفعل المضارع عائدٌ إلى مشابهة هذا الفرع بالأصل، فكان الإعراب لوجوه مشابهة بين الفعل المضارع والاسم دون أن تكون متحقّقة لغير المضارع من الأفعال، منها: أنّ الإبهام يقع في إحالة المضارع على الزمن فلا يرتفع إلا بدخول حرف من الأحرف التي تمحّضه لزمن دون آخر، كما أنّ الاسم يكون مبهمًا إذا نُكّر، فتتعيّن دلالته بدخول الألف واللام عليه. ومنها أنّ اللام يجوز أن تدخل في الخبر إذا كان فعلًا مضارعًا كما تدخل عليه إذا كان اسمًا. وذهبوا كذلك إلى أنّ الفعل المضارع جارٍ على اسم الفاعل في حركاته وسكناته.(٩)

وقال ابن الخشّاب: «وأمّا إعراب الفعل فليس بأصل فيه ولا حقيقيّ كما كان الاسم؛ لأنّه عار من المعاني التي أوجبت الإعراب للاسم ... ولأنّه باختلاف صيغه يدلّ على الزمان، وبحروفه يدلّ على ما يتضمّنه من الحدث، فلم يفتقر إلى إعراب يكشف عن معانيه؛ فإعرابه على هذا غير حقيقيّ، ومعنى (غير حقيقيّ) أنّه لا يستحقّه بحكم الأصل، إنّما يستحقّه بشبهه بالاسم، وإنّما كان كذلك لأنّ المعاني الموجبة للإعراب لا توجد فيه».(١٠)

ونعتقد أن ارتهان هذا التفسير لمقدّمتهم التي تتلخّص في أنّ الإعراب في المضارع محمولٌ على الإعراب في الاسم كان عائقًا معرفيًّا في سبيل الوصول إلى تفسير ملائم لهذه الظاهرة ينسجم مع المعطيات اللغويّة رغم وعيهم بأنّ هذا الإعراب مختلفٌ عن الإعراب الذي يلحق الأسماء؛ لذلك لا نجد الأقوال في هذا الباب صريحة كما نجدها في تفسيرهم للإعراب الذي يلحق الأسماء. من ذلك قول السيرافيّ: «اعلم أنّ الأفعال كلّها حكمها التسكين ووقف الأواخر من قِبَل أنّ العلّة التي من أجلها وجب إعراب الأسماء غير موجودة فيها؛ لأنّ العلّة في إعراب الأسماء هي الفصل بين فاعليها ومفعوليها الذين يجوز أن يكونوا فاعلين ولغير ذلك من الفصول التي(١١) لا توجد في الأفعال».(١٢)

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فنلاحظ في هذا النصّ أنّ انطلاق السيرافيّ من كون إعراب الأسماء هو الطراز والأصل جعله يفترض أنّ الأفعال المضارعة لا تستحقّ الإعراب في الأصل، ويعود بنا هذا التمثّل إلى الوقوع في وهم المماثلة بين الضمّة في الاسم وفي الفعل أو الفتحة في كليهما، وهو وجه من وجوه الصعوبة في مقاربته.(١٣)

ولا ننكر أنّ التحليل النحويّ عند هؤلاء النحويّين قد لامس وظائف الإعراب في الفعل المضارع غير أنّ المقدّمات التي بنوا عليها تصوّرهم كانت عائقًا لهم دون التصريح بتلك الإلماحات والوضوح في التعبير عنها.

وفي مقابل الاتّجاه البصريّ نجد أنّ الكوفيّين كانوا أكثر وضوحًا من غيرهم حين أرادوا تفسير الإعراب في الفعل المضارع، فقد ذكر الزجاجيّ رأيهم في قوله على لسانهم: «أمّا ما احتججتم به للأسماء واستحقاقها للإعراب باختلاف المعاني التي ذكرتم فصحيح وبه نقول، وبمثله ندلّكم على أنّ الأفعال أيضًا في الأصل مستحقّة للإعراب كالأسماء، وذلك لما يدخلها من المعاني المختلفة؛ لوقوعها على الأوقات الطويلة المتّصلة المدّة».(١٤)

ونقل الإستراباذي استدلالهم الآخر لرأيهم في قوله: «أُعرِبَ الفعل المضارع بالأصالة، لا المشابهة، وذلك لأنّه قد تتوارد عليه أيضًا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيُحتاج إلى إعرابه؛ ليتبيّن ذلك الحرف المشترك فيعيَّن المضارع تبعًا لتعيُّنه، وذلك نحو قولك: لا تضربْ، رفعه مخلِّصٌ لكون (لا) للنفي دون النهي، وجزمه دليل على كونها للنهي، وذلك قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، نصب (تشرب) دليل على كون الواو للصرف، وجزمه دليل على كونها للعطف ... ويتغيّر المعنى بكلّ واحد من الإعرابات المذكورة، ثم طُرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى، نحو: يضربُ زيدٌ، ولن يضرب زيدٌ، ولم يضرب زيدٌ، كما طُرد الإعراب فيما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول، نحو: أكل الخبز زيد».(١٥) فنلاحظ أنّ وعي النحويّين بهذا المدلول الذي يربط بين إعراب المضارع بثنائيّة الواجب وغير الواجب لم يكن كافيًا وواضحًا بالقدر الذي يضاهي وضوحهم في تفسير إعراب الأسماء. ونعتقد

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أن غياب هذه الثنائيّة –أعني ثنائية الواجب وغير الواجب– عند متأخّري النحاة وعدم شيوعها عند بعض متقدّميهم كانت عاملًا مُؤثِّرًا في عدم قدرة النحويّين على الوصول إلى صياغة واضحة تفسّر إعراب المضارع؛ ولذلك وجدنا أنّ الإستراباذي في النصِّ السالف يُفرِّغ بعض المظاهر الإعرابيّة في المضارع من مدلولاتها حين ذهب إلى أنّ الإعراب قد طُرِدَ فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى، ونعتقد أنّ هذا القول تعبيرٌ ضمنيٌّ عن إخفاق نموذجه التفسيريّ وعجزه عن التعامل مع الظاهرة.

٢- علامة الإعراب في الفعل المضارع عند المحدثين:

يمكن أن نُقسِّم جهود المحدثين في دراسة ظاهرة الإعراب في الفعل المضارع إلى ثلاثة أقسام:

٢-١ جهود خَصَّتْ الإعراب في الفعل المضارع بدراسات مستقلّة:

نعني بذلك الدراسات التي كان موضوعها الرئيس الفعل المضارع، ومنها:

- نحو الفعل المضارع ومكانته في التراكيب الإسناديّة، لرمزيّ بعلبكّيّ.
- نحو الفعل، لأحمد عبد الستّار الجواريّ.
- لماذا أعرب الفعل المضارع؟ لعبد القادر المهيريّ.

ولهذه الدراسات أهميّتها بالاستقصاء الواسع لإشكالات الإعراب في الفعل المضارع، والاجتهاد في البحث عن مظاهر ينتظم فيها إعراب الفعل المضارع في حالاته المختلفة غير أنّها كانت تنطلق من منطلقات مختلفة عمّا تروم هذه الدراسة الانطلاق منه، ويمكن لنا القول إلى أنّ كثيرًا من هذه الدراسات انتهت إلى التأكيد على الإشكاليّة التي ينطوي عليها الإعراب في الفعل المضارع، وأنّ مقاربة هذه الظاهرة وتفسيرها تحفّها كثير من الصعوبات. فهي دراسات يمكن وصفها بأنّها انتهت إلى الحيرة في تفسير هذا النوع من الإعراب. وسيأتي عرضٌ وافٍ لما قدّمته كل دراسة منها.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١,١,٢ أحمد الجواري، نحو الفعل، ١٩٧٤م.

انطلق الجواري في دراسته العلامة الإعرابيّة في الفعل المضارع من أنّ العلامة الإعرابيّة وفق التفسير الإعرابيّ الشائع في التراث (التفسير التركيبيّ) ستكون فاقدة وظيفتها؛ لأن الفعل في الكلام لا يكون إلا مسندًا، وكان حقُّه حينئذٍ أن يكون مرفوعًا في كلّ أحواله؛ فتنتفي حاجته إلى الإعراب الذي يميّز معنى عن آخر. ويواصل الجواري بحثه بعد هذه المقدّمة ليقول: «إنّ إعراب المضارع يقوم على تصريفه؛ لأنّه بالتصريف يدلُّ على معاني الزمن المختلفة».[١٦] فالفعل عنده تطرأ عليه تنوّعات في معناه متّصلة بدلالته على الزمن، وهذا التنوّع في الفعل نظير التنوّع التركيبيّ في الاسم الذي احتاج بسببه العلامة الإعرابيّة. وينتهي الجواري بإشارات ضمنيّة إلى أنّ إعراب المضارع لا يؤدّي وظيفة تركيبيّة، بل هو علامة تساعد في الإفصاح عن المدلول الصرفيّ للفعل بالربط بين حالات المضارع الإعرابيّة مع أنواع ما يدلُّ عليه من معاني الفعل.[١٧]

ولهذه المحاولة المبكّرة قيمتها وأهميّتها تاريخيًّا ولاسيّما في الارتباط الذي افترضه الجواري بين إعراب الفعل المضارع وما يتعيّن في كلّ فعل مضارع من أزمنته الثلاثة غير أنّ إعراضه عن كثير من المعطيات اللغويّة التي تعاند تنظيره مأخذٌ واضح على محاولته، وقد أخذ ذلك عليه مَنْ جاء بعده مِن الباحثين.[١٨]

٢,١,٢ رمزي بعلبكّي، نحو الفعل المضارع ومكانته في التراكيب الإسناديّة، ١٩٧٥م.

اهتمّ بعلبكّي بدراسة الدلالات الزمانيّة التي تفصح عنها الاستعمالات المختلفة للفعل المضارع، فذهب إلى أنّ الفعل المضارع دالٌّ على الحال في الأصل، ولا يتعيَّن للاستقبال أو المضيّ إلّا بقرائن لفظيّة كانت أو غيرها. وأمّا الفعل المضارع المنصوب فدالٌّ على الاستقبال. وأمّا الفعل المضارع المجزوم فدالٌّ على المضيّ مع (لم، ولمَّا)، وإذا كان جزمه بـ(لا) الناهية أو لام الأمر فإنّه يكون متعيِّنًا للحال أو أدنى الاستقبال، وإذا كان جزم المضارع في التركيب الشرطيّ فإنّه يكون دالًّا على الاستقبال. وتؤول قراءته لحالات الفعل المضارع الإعرابيّة واستعمالاته المختلفة إلى افتراضه أنّ المعاني الإعرابيّة أمكن قيامها في الفعل المضارع؛ لأنّه دالٌّ في أصله على حدث لم ينقضِ، وهي

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

حالته إذا كان مرفوعًا، وتتعدّل هذه الدلالة ليكون الحدث مستمرًّا إلى الاستقبال، وهي حالته إذا كان مرفوعًا معيَّنًا للاستقبال بإحدى الأدوات (السين، وسوف) أو بقرينة خارجيّة أو كان منصوبًا بمختلف أحواله، وأمّا الحدث مع المضارع المجزوم فيكون مقطوعًا في المضيّ إذا كان مجزومًا بـ(لم، ولمّا)، وفي الحال أو أدنى الاستقبال إذا كان مجزومًا بـ(لا) الناهية ولام الأمر، وفي الاستقبال إذا كان واقعًا في التركيب الشرطيّ.(١٩)

ونعتقد أنّ ما ذهب إليه بعلبكّي من الربط بين حالات المضارع الإعرابيّة ودلالاته الزمانيّة له قيمته العلميّة، فهو قول ضمنيّ من بعلبكّي أنّ للعلامة الإعرابيّة في الفعل المضارع مدلولًا مختلفًا عن مدلول العلامة الإعرابيّة في الأسماء رغم أنّه لم يفرد ماهيّة العلامة الإعرابيّة في الفعل المضارع ومدلولها وفق منظومة الإعراب التراثيّة العربيّة بمبحث مستقلّ ليكون قادرًا على التصريح بمدلولها وتعيين حدودها مع المنظومة المفاهيميّة لإعراب الأسماء كما بدت في التراث النحويّ. إضافة إلى أنّ هذه الدراسة غاب عنها الارتباط بين إعراب المضارع والدلالات الجهيّة والمظهريّة، فما قدّمته يمكن أن نعدَّه اهتمامًا وإبرازًا للدلالة التوقيتيّة التي تهتمّ بالأزمنة الثلاثة؛ الماضي، والحاضر، والمستقبل. ونجد أنّ ما قدّمه بعلبكّي لا يستقصي المعطيات المتّحدة إعرابيًّا في أصناف محدودة تلمّ شتاتها، ويتمثّل ذلك في أنّ الارتباط الذي ينطلق منه بعلبكّي بين الحالة الإعرابيّة ودلالة الفعل الزمانيّة لم يكن قادرًا على ضبط معطيات الفعل المضارع المجزوم، إذ جاء عنده دالًّا على الأزمنة الثلاثة؛ الماضي، والحاضر، والمستقبل.

٣,١,٢ عبد القادر المهيريّ، لماذا أعرب الفعل المضارع؟، ١٩٧٨م.

كان المهيري واعيًا بالإشكال الذي تنطوي عليه العلامة الإعرابيّة في الفعل المضارع المتمثّل في حمله العلامة الإعرابيّة مع عدم تعاقب معاني الإعراب التركيبيّة عليه، فقد قال: «إنّ إعراب الفعل يثير مشاكل أعوص حلًّا؛ لأنّه لا تتعاقب عليه الوظائف أو المعاني النحويّة كما هو شأن الاسم، بل إنّه لا يقوم إلا بدور المسند، وليس في حاجة إلى ما يدلُّ على وظيفته»(٢٠).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ثم نجد عند عبد القادر المهيريّ نصًّا مهمًّا قال فيه –بعد إيراده إشكال عدم الشمول والاطّراد بين الاستعمال اللغويّ والدلالات الإعرابيّة التي حصرها النحاة–: «ولعلّ حلّ هذا المشكل يكمن في اعتبار الإعراب مُعبِّرًا عن أكثر من مستوى معنويّ واحد، فبجانب الوظائف النحويّة من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة قد تترجِمُ علاماتُه دقائقَ معنويّة من قبيل هذه الوظائف، فيكون نصب المسند إليه في الجملة الاسميّة معبِّرًا عن المعاني التي يكتسبها هذا النوع من التركيب من جرّاء وجود أدوات، مثل: إنّ ولكنّ وليت ... وينتج عن ذلك قبول نوع من التنافس بين مستويات معنويّة مختلفة تكون الغلبة لأكثر المستويات حاجة إلى التوضيح، وأشدّها تعرّضًا للالتباس».[٢١]

فنثمّن للمهيريّ التفاتته إلى إمكانيّة القول بتعدّد مستويات المعاني التي تعبّر عنها العلامات الإعرابيّة، فحين تكون الضمّة في نحو: أقبل زيدٌ، مُعبِّرة عن وظيفة تركيبيّة هي الفاعليّة، فإنّه يمكن أن تكون الضمّة في سياقات أخرى مُعبّرة عن معانٍ أخرى من مستوى مختلف عن (الوظائف النحويّة). ولذلك يرى المهيريّ أنّ عدم سيادة هذا التدقيق في أقوال القدماء، وعدم وضوحه في النظريّة النحويّة العربيّة ألجأ القدماء إلى أنْ يخالفوا أصولهم، وبيان هذه المخالفة أنهّم فسَّروا بعض مظاهر الإعراب من قبيل: نصب اسم (إنّ)، بشبه هذه الحروف بالفعل من حيث اختصاصها بالأسماء، وورودها على أكثر من حرفين، وهذا تفسير شكليٌّ. وحين يقول القدماء بهذا التفسير الشكليّ فإنّهم يخالفون أصولهم التي سادت حول معنويّة الإعراب.[٢٢]

ونجد أنّ المهيريّ بانحيازه النظريّ إلى هذه المقدّمة ينصر مذهب الكوفيّين في إعراب الفعل المضارع، إذ قال: «ولعلّ نحاة الكوفة أكثر منطقًا منهم (يعني البصريّين) عندما يعتبرون أنّ للإعراب في الفعل دورًا معنويًّا كما هو الشأن بالنسبة إلى الاسم، وذلك أنّ الأفعال أيضًا حسب تعبير الزجّاجيّ على لسانهم تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء، فتكون ماضية ومستقبلة وموجبة ومنفية ومجازى بها ومأمورًا بها ومنهيًّا عنها، وتكون للمخاطب والمتكلّم والغائب ... والذي نلاحظه أنّ مفهوم (المعاني) حسب الكوفيّين أوسع نطاقًا ممّا هو عند منافسيهم، فهو يتجاوز الوظيفة في معناها الضيّق ليشمل كيفيّة أداء الفعل لمعناه، وبصفة أعمّ نوع الخطاب

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الذي يوجّهه المتكلّم إلى المخاطب، أو الموقف الذي يتوخّاه المتكلّم من خطابه. وبعبارة أخرى فإنّ الإعراب في الفعل يترجم عن مستوى من المعنى غير المستوى الذي يؤدّيه في الاسم».[٢٣]

ونعدُّ هذا التدقيق خطوة مهمّة في التحليل غير أنه لم يكن قادرًا على المضيّ في الجانب التطبيقي والإجرائي مع معطيات اللغة لعدم توفّر الأطر النظريّة الـمُمَكِّنة من تجاوز هذا التعدّد والتنوّع في الظاهرة.

وينتهي المهيريّ إلى الإقرار بالصعوبة التي تكتنف تفسير الإعراب في الفعل المضارع؛ فلذلك يتعذّر علينا –بحسب تعبير المهيريّ– تقديم إعراب الفعل المضارع في نظام متماسك الأجزاء متناسق العناصر يتسنّى إبراز خصائصه بعلاقات التقابل والتكامل، وضبط دور كلّ عنصر من عناصره، وتمييزها عن أدوار العناصر الأخرى،[٢٤] ثم يختم المهيريّ دراسته بقوله: «يعسر إذن الجواب عن السؤال الذي ألقيناه في عنوان هذا البحث جوابًا يبرهن على أهميّة دور الإعراب في أرجاء معنى الفعل في العربيّة».[٢٥]

ونوافق المهيريّ فيما ختم به دراسته ونذهب إلى أنّ الدراسات الحديثة المبكّرة لم تكن –رغم قيمتها العلميّة– قادرة على الوصول إلى تفسير مدلول الإعراب في الفعل المضارع تفسيرًا واضحًا، وذلك عائد إلى السياق المعرفيّ آنذاك؛ فلم تكن اللسانيّات العربيّة حينذاك تدرس مباحث من قبيل: الجهة، والمظهر ونحوهما ممّا تحيل إلى المعنى والإشكاليّات التي تحفّ بمقاصد المتكلّم. ولذلك نجد أنّ تلك الدراسات قدّمت إشارات مقتضبة لها قيمتها المقدّرة في سبيل كشفها عن مدلول الإعراب في الفعل المضارع غير أنّها لم تكن قادرة على التصريح بها بالقدر الذي قدّمته دراسات لاحقة أفادت ممّا جدَّ في الدرس اللسانيّ وكان مُعينًا لها في هذا الباب.

٢-٢ دراسات نزّلت الفعل المضارع ضمن بعض فرضيّات هذه الدراسة:

نعني بذلك الدراسات التي تناولت الفعل المضارع أو بعض حالاته الإعرابيّة ضمن ثنائيّة الواجب وغير الواجب في الكلام التامّ، ومن تلك الدراسات:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١. الشرط والإنشاء النحوي للكون: بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، لمحمد صلاح الدين الشريف.

٢. الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة، لخالد ميلاد.

٣. إنشاء النفي وشروطه النحويّة والدلاليّة، لشكري المبخوت.

٤. الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، لأفراح المرشد.

لم تكن هذه الدراسات مهتمّة بتفسير طبيعة العلامة الإعرابيّة في الفعل المضارع، وتعيين مدلولها تركيبيًّا كان أو غير ذلك؛ وذلك راجع إلى أنّ حضور الفعل المضارع في تلك الدراسات بوصفه جزءًا من معطيات كلّ دراسة. فكانت دراسة الفعل المضارع في كلّ واحدة منها محصورة في ضوء منطلقات الدراسة وأهدافها. ونؤكّد أنّ لهذا النوع من الدراسات أهميّة من حيث التفاتها إلى الربط بين حالات المضارع الإعرابيّة وبين علاقة الأقوال بالواقع وما تفصح عنه من مواقف المتكلّم تجاهها، ولكنّها لم تكن ذات عناية بالبحث في انتماء هذه المدلولات إلى المستوى التركيبيّ، أو المستوى الصرفيّ، ولم تبحث كذلك منزلة العلامات الإعرابيّة في الفعل المضارع ضمن منظومة الإعراب النظريّة في التراث النحويّ العربيّ.

وهناك دراسات أخرى تناولت الفعل المضارع ضمن بعض فرضيّات هذه الدراسة كذلك، ونعني بذلك الدراسات التي فسَّرت العلامة الإعرابيّة في الفعل المضارع بالعلامة الصرفيّة، وكان هذا التعيين وعيًا بخروجها عن المستوى التركيبيّ الذي كانت تدور في فلكه التفسيرات السائدة، ونذكر من ذلك:

١,٢,٢ محمد الرحالي، تركيب اللغة العربيّة: مقاربة نظريّة جديدة، ٢٠٠٣م.

قدّم محمد الرحالي قراءة تفسيريّة لإعراب الفعل المضارع ضمن محاولة أعمّ يروم فيها تقديم رؤية جديدة لتركيب اللغة العربيّة، وانطلق في دراسته من منطلقات توليديّة، إذ اعتمد في عمله البرنامج الأدنويّ إطارًا نظريًّا للعمل. وعرض ابتداء آراء بعض التوليديّين في تفسير الإعراب في الفعل المضارع، وأشار إلى أنّ منهم من يعدُّ المضارع حاملًا للإعراب، من أولئك عبد القادر الفاسي الفهريّ الذي يفرّق

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

بين الإعراب في الاسم والإعراب في الفعل، إذ إنّ إعراب الفعل عنده إعرابٌ زمنيٌّ تقوم بإسناده أدوات النفي، مثل: لـمْ، ولنْ. واعترض الرحّالي على هذا التفسير؛ لأنّه تفسير لا يتّسق مع معطيات المضارع المتعدّدة، فالواسم الزمنيّ يأخذ حالات إعرابيّة مختلفة بين الجزم والنصب والرفع.(٢٦)

ثم قدّم الرحّالي قراءته للإعراب في العربيّة بوصفه إحدى الكليّات في الألسنة الطبيعيّة عند التوليديّين، فالإعراب عندهم سمة صرفيّة مجرّدة تملكها جميع الألسنة سواء كانت أنظمتها الصرفيّة تحقّق هذه السمة في صورة صرفيّة آخر الكلمة كالعربيّة ونحوها، أو لا كالإنجليزيّة ونحوها. ونُلخِّص أهمّ ما ذهب إليه الرحالي في سياق بحثنا بأنّ العلامة الإعرابيّة في الفعل مختلفة عن العلامة الإعرابيّة في الاسم، فإعراب الفعل عنده إسقاط لمقولة الوجه (Mood) الوظيفيّة من أمر أو نهي أو شرط ونحوها، فالوجه الوظيفيّ في العربيّة يُعبَّر عنه بلواصق صرفيّة قد تأخذ شكل الصور الإعرابيّة، «ولهذا فما يبدو إعرابًا في المضارع هو في الواقع وجه يُعبِّر عن موقف المتكلّم من الجملة التي ينجزها في عالم الخطاب».(٢٧) ودليل ذلك عنده –أعني عدم المساواة بين الإعراب في الأسماء والإعراب في الأفعال– أنّ الإعراب الفعليّ يفقد أهمّ خصيصة في الإعراب الموجود في الأسماء وهي تسويغ وتحريك الاشتقاقات التركيبيّة المسؤولة عن توزيع وترتيب أو نقل العناصر المعربة.(٢٨)

وهذه النتائج اللافتة التي قدّمها الرحّالي رغم أهميّتها وقيمتها العلميّة لم تربط علامةَ الإعراب في الفعل المضارع بكونها مُعبِّرة عن دلالة المظهر (Aspect) وفق إطارها النظريّ الذي كانت تنطلق منه؛ لذلك نجده يخطِّئ تفسير القدماء للجزم بعد (إنْ) الشرطيّة؛ لأنّ الحرف يُسْنِد نفس الإعراب مرّتين مع وجود معطيات تؤكّد أنّ الأثر الإعرابيّ باقٍ رغم عدم وجود (إنْ) الشرطية إذا استعملت (متى) الشرطيّة أو غيرها من أسماء الشرط، ولا يمكن لـ(متى) الشرطيّة أن تعمل؛ لأنّها اسم، والأسماء ليس لها عمل عادة.(٢٩) فتبعًا لذلك يرى الرحالي أنّ مركزيّة فكرة العامل عند القدماء حجبتْ عنهم الوصول إلى تفسير متّسق للإعراب الفعليّ، فقد كانوا يفرّقون بين فعل الأمر والفعل المضارع المسبوق بـ(لا) الناهية ولام الأمر رغم أنّها جميعها تعبِّرُ عن

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وجه وظيفي واحد، هو الأمر. وتبعًا لهذه الملاحظة يرى الرحّالي ضرورة التخلّص من ثنائيّة العامل والمعمول في الفعل المضارع؛ ليُعدَّ الجزم في نحو:

١. لا تقرأْ.

٢. لِتقرأْ.

إنّما هو تعبير لِسِمَة الأمر الإنجازيّة كما في فعل الأمر الخالص، وليس تعبيرًا عن علاقة عامليّة.(٣٠)

٢,٢,٢ دور صيغ الفعل العربيّ الخمس في وسم الجهة والمظهر، لمحمد صلاح الدين الشريف، ٢٠٠٧م.

نعدُّ هذه الدراسة ذات أهميّة بتصريحها أنّ العلامة الإعرابيّة في الفعل المضارع تعيّن الزمان النحويّ في الفعل المضارع، وهو زمان مركّب من مظهر الحدث وجهته، وهو زمان يختلف بحسب الشريف عن الزمان في الجملة الذي يمكن أن تشترك فيه حالتا الزمان التصريفي ذي الدلالة المظهريّة (الواقع والمنقضي، غير الواقع وغير المنقضي)، ويعني به الخروج من الماضي إلى الحال عند إيقاع العقود، أو من المضارع إلى الماضي إذا كان مسبوقًا بـ(لم). وذهب الشريف إلى أنّ المقابلة التراثيّة بين الواجب وغير الواجب تحوي قيمة لسانيّة بكونها ثنائيّة جهيّة مستنبطة من استقراء الأبنية، وقادرة على تفسير ظواهر مختلفة، كتفسير النصب والجزم في الفعل المضارع الواقع في حيّز الطلب والنفي، وباعتماد هذه الثنائيّة جعلوا الماضي والمضارع المرفوع من الواجب، وجعلوا المنصوب والمجزوم من غير الواجب.(٣١)

وكان اهتمام الشريف في دراسته متوجّهًا إلى تنزيل التفكير النحويّ العربيّ منزلته ضمن المسيرة التاريخيّة للسانيّات في دراسة الدلالة المظهريّة والتوقيتيّة والجهيّة؛ لذلك لم نجد عنده توسُّعًا في تحليل المعطيات الإعرابيّة المتعدّدة للفعل المضارع؛ لأنّ ذلك لم يكن ذلك هدفًا رئيسًا من أهداف دراسته. وحين ننتقل إلى دراسة تالية قدّمها الشريف، ونعني بها:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٣,٢,٢ الأبنية الدالة على الشرط وعلاقتها بأشكال الجملة الاسميّة: مقاربة تعليميّة، لمحمد صلاح الدين الشريف، ٢٠٠٩م.

فإنّنا نجده يربط بين الحالة الإعرابيّة للفعل المضارع ومعنى الشرط الذي يقصده المتكلّم مفترضًا أنّ الجزم في الفعل المضارع يوافق معنى من معاني الشرط؛ فتكون الحالة الإعرابيّة عنده وسيلة يعبّر بها المتكلّم عن درجات اليقين والوجوب والاحتمال في مختلف الأزمنة، وينتهي الشريف بذلك إلى أنّ الجزم ظاهرة صرفيّة لا إعرابيّة، فهو وجوهٌ صيغيّة في تصريف الفعل لا علامات إعرابيّة.[٣٢]

ونثمّن للشريف التفاتته إلى هذا التدقيق في مدلول علامة الإعراب في الفعل المضارع غير أنّ دراسته بحكم موضوعها كانت مقتصرة على الأبنية المعبّرة عن معنى الشرط دون تعيين الأبنية المخصوصة بالفعل المضارع وحدها، فكان الفعل المضارع واردًا عنده بوصفه شكلًا من أشكال الأبنية المعبِّرة عن معنى الشرط، وهو استحضار مخصوص بالفعل المضارع المجزوم. ونشير إلى أنّ القول بالمدلول الصرفيّ عند الشريف لم يكن منطلِقًا نظريًّا من التمييز بين التعلّق الدلاليّ والتعلّق التركيبيّ والتعلّق الصرفيّ الذي تعتمده نظرية معنى–نصّ.

٣- القيمة الإبستمولوجيّة لنظرية معنى-نصّ (Meaning–text theory):

نُقدّم في هذا السياق نظرية معنى–نصّ بوصفها نظريّة تسمح بمقاربة الإعراب في الفعل المضارع، وتعين على حلّ الإشكالات التي تنطوي عليها الظاهرة. ولا مناص لنا من أن نُعْرِضَ عن تفاصيل النظريّة التي لا تمسُّ جوهر موضوعنا؛ لاستحالة الإحاطة بإضافات النظريّة ومنطلقاتها اللسانيّة في هذا السياق[٣٣]

لا نأتي بجديد حين نذكر أنّ من روّاد نحو التعلّق (Dependency grammar) من يرى أنّ التراث النحويّ العربيّ قائمٌ على نحو التعلّق، وجذور تاريخيّة له مع غيره من الأنحاء التقليديّة؛[٣٤] بما للنحو العربيّ من مفاهيم نظريّة راكمها القدماء لوصف العربيّة، من أهمّها نظريّة العمل كما قُدّمت في النظريّة النحويّة العربيّة التي تشترك مع نحو التعلّق في تصوّرها لطبيعة البنية اللغويّة، وآليّات تحليل مكوّناتها، إذ إنّها

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

–بصورة تقريبيّة– قائمةٌ على تعلّق وحدة لغويّة أو أكثر بوحدة أخرى، ويقوم هذا التعلّق على علاقة ارتباط وتحكّم مكوّن بالآخر، ويمكن تمثيل هذا التصوّر بثنائيّة العامل والمعمول كما رسّخها القدماء في التراث النحويّ العربيّ.

واعتمدت نظرية معنى–نصّ –بوصفها منضوية ضمن النظريات اللسانيّة الوظيفيّة[٣٥] التي ترى أنّ للألسنة البشريّة وظيفة مركزيّة هي وظيفة التواصل– ثلاثةَ أنواع للتعلّق في تمثيل البنية اللغويّة، هي:

١. التعلّق الدلاليّ.

٢. والتعلّق التركيبيّ.

٣. والتعلّق الصرفيّ.

ويُعدُّ تشقيق التعلّق الواحد –كما كان سائدًا في التصوّرات السابقة القائمة على التعلّق، ومنها النحو العربيّ– إلى تعلّق متعدّد من الإضافات الأساسيّة التي قدّمتها نظريّة معنى–نص، ويرى ملتشوك أنّ «التمييز الصارم بين أنواع التعلّق الثلاثة يجنّبنا كلّ أنواع الخلط»[٣٦]، وأنّ الفشل في التفريق بين هذه التعلّقات يفضي إلى تقريرات متناقضة[٣٧]؛ لأنّ لهذا التعدّد في تصوّر علاقات التعلّق التي تحكم البنية اللغويّة كفايةً وصفيّةً، وقدرةً تفسيريّةً أكثر متانةً لتعقيدات البنية اللغويّة في صورتها المُنجزة من التصوّر القائم على التعلّق الواحد.

وتقوم نظريّة معنى–نصّ على فرضيّتين:

١. اللغة سلسلة من التطابقات بين المعاني والنصوص؛ لذلك تكون غاية الدارس البحث في ارتباط المعنى بالتعبير، وارتباط التعبير بالمعنى.

٢. يتجلّى الوصف اللغويّ في كونه يربط بين معنى وتعبير لغويّ يفصح عنه وفق شروط تخصّص القيود التي ينتظم فيها هذا الارتباط، ويكون مجموع هذه القواعد منوالًا لسانيًّا يختار الباحث فيه وجهة التأليف بمعناها الحاسوبيّ، أي الاتّجاه من المعنى إلى النصّ.[٣٨]

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وسبق أن بيّنا أنّ الإضافة الأساسيّة لنظرية معنى-نص في مقاربة التعلّق أنها تعتمد أنواعًا ثلاثة للتعلّق تسمح بالكشف عن القواعد التي تربط البنية الدلاليّة، والبنية التركيبيّة، والبنية الصرفيّة بعد دراسة التعلّق الناظم لكلّ بنية وفق نظامها المستقلّ باعتماد ثلاثة مفاهيم أساسيّة مستمدّة من الرياضيّات: التناظر، والانعكاس، والتعدّي.(٣٩)

٣-١ **التعلّق الدلاليّ** (Semantic Dependency):

يهتمّ هذا النوع من التعلّق بانتظام الوحدات اللغويّة في الجملة وفق ثنائيّة المحمول والموضوعات –بالمعنى المنطقيّ الذي أضافه (غوتلوب فريغه)–، فتكون لفظة ما متعلّقة بلفظة أخرى إذا كان معنى اللفظة الثانية محمولًا، ومعنى اللفظة الأولى موضوعًا ضمن هذا المحمول في القول نفسه.

وللتعلق الدلاليّ سمات تحكمه، فهو:

١. غير انعكاسي.

٢. وغير تناظري.

وهاتان السمتان مرتبطة إحداهما بالأخرى، فالألفاظ يتعلّق بعضها ببعض دلاليًّا في اتّجاه واحد لا ينعكس، فالمعنى الحمليّ لِلَفظة ما لا يمكنه أن يكون موضوعًا للمعنى الحمليّ في موضوعه. ولا يكون معنى لفظة ما موضوعًا لها. وللتمثيل فإنّ (ضرب) محمولٌ لا يمكن أن يكون موضوعًا لأحد موضوعاته (الضارب، والمضروب)، ولا يكون المحمول (ضرب) موضوعًا للمحمول نفسه.

٣. وغير أحاديّ العامل: لذلك يمكن أن يتعلّق الموضوع دلاليًّا بمحمولاتٍ متعدّدة في آن واحد، ونعني بذلك أنّ المحمولات المتعدّدة يمكن أن تطلب موضوعًا واحدًا، ومبحث تعدّد النعت داخل في هذا السياق، كأن نقول: هذا رجل كريم فقيه حكيم. فـ(كريم، وفقيه، وحكيم) ثلاث محمولات لها موضوع واحد تشترك فيه، هو (رجل).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٤. ومحايد بالنظر إلى التعدي وعدمه: لذلك يمكن أن يتعدّى المحمول موضوعه في تعّلق مشاركاته به، ويمكن ألّا يتعدّى؛ فكلا الاحتمالين ممكن، وهذا هو معنى حياد التعلّق الدلاليّ.[٤٠]

٣-٢ التعلّق التركيبيّ (Syntactic Dependency):

يهتمّ هذا النوع من التعلّق بتعلّق لفظة بأخرى تعلُّقًا تركيبيًّا يحكمه نظام العمل النحويّ وفق ثنائيّة العامل والمعمول، وتُجسّد هذا التعلّقَ علاقةُ الفاعل بفعله، وعلاقة النعت بمنعوته، وعلاقة المجرور بالجارّ، ونحوها.

وللتعلق التركيبيّ سمات تحكمه، فهو:

١. غير انعكاسي: لذلك لا يصحُّ القول إنّ العامل عاملٌ في نفسه.

٢. وغير تناظري: لذلك في العلاقة التركيبيّة يعمل العامل في المعمول، ولا يعمل المعمول في العامل[٤١].

٣. ويقتضي هذا التعلّق أحاديّة العامل: لذلك لا يصحُّ أن تتعلّق اللفظة عامليًّا إلا بلفظة واحدة، وهذا ما نجده في مبادئ النحويّين الإعرابيّة: لا يعمل عاملان في معمول واحد.

٤. وغير متعدٍّ: تقتضي وحدة العامل أن يكون العامل غير متعدٍّ إذا كان ما بعد العامل عاملًا في معمول بعده؛ لأنّنا لو قلنا غير ذلك لخرقنا وحدة العامل بجعل المعمول الثاني متعلِّقًا بعاملين، ومن تجليّات ذلك أن نقول: إذا عمل عاملٌ الرفعَ في اسم مركّب بالإضافة فإنّه لا يعمل في المضاف إليه.[٤٢]

٣-٣ التعلّق الصرفيّ (Morphological Dependency):

يهتمّ هذا النوع من التعلّق بتعلّق لفظة بأخرى تعلُّقًا صرفيًّا وتحكُّمها بها وفق تعاقب أحد أفراد المقولات الصرفيّة[٤٣] في الوحدات اللغويّة، كأن تتعاقب على اللفظة مقولات: الجنس، والعدد، والزمن، ونحوها.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وللتعلّق الصرفيّ سمات تحكمه، فهو:

١. متناظر:[٤٤] نجد ذلك في علاقة الفعل مع فاعله، حيث يتحكّم الفعل بفاعله في مقولة الإعراب، ويتحكّم الفاعل بفعله في مقولة التذكير والتأنيث، نحو: أقبلَ محمدٌ، وأقبلتْ هندٌ.

٢. غير انعكاسي: لذلك نقول: لا تحدّد اللفظة تصريفها الخاصّ بها.

٣. محايد من حيث التعدّي وعدمه.

٤. لا يقتضي التعلق الصرفي وحدة العامل المتحكّم: لذلك قد تراقب وحدتان معجميتان مختلفتان العلامات الصرفيّة للفظة الواحدة، وهو ما يسمّى بـ(المطابقة المتعدّدة)، من ذلك النعت السببيّ، نحو: هذا رجلٌ كريمةٌ أمُّه. نلاحظ أن (النعت) تحكّم فيه المنعوت في مقولة الإعراب، وتحكّم فيه معموله (أمُّه) في مقولة التذكير والتأنيث.

٥. ليس كلّيًّا في جميع الألسنة البشرية: فهناك ألسنة بشريّة فقيرة في نظامها الصرفيّ، أو ليس لديها نظامُ تصريفٍ خاصٌّ بها، وإنّما يكون تعبيرها عمّا نسمّيه المدلولات الصرفيّة بأحد المستويات اللغويّة غير الصرفيّة. ومن سمات التعلّق الصرفيّ كذلك أنّه عندما يحضر في جملة فإنّه لا يكون ماثلًا في كل لفظة ضرورة، فقد توجد ألفاظ ليست مربوطة صرفيًّا إلى بقيّة الجملة.[٤٥]

١,٣,٣ تصنيف الدلالات الصرفية:

تبوّب الدلالات الصرفية إلى ثلاث مقولات:

١. المقولات المعبِّرة عن علاقة زمان القول ومكانه بزمان الواقعة المخبر بها ومكانها.

٢. المقولات المعبِّرة عن الخصائص الكميّة لأطراف القول والوقائع المخبر بها والأطراف المشاركة فيها.

٣. المقولات المعبّرة عن العلاقات النوعيّة بين أطراف القول والوقائع المخبر بها والأطراف المشاركة فيها.[٤٦]

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٢,٣,٣ الواجب وغير الواجب والتعلّق الصرفيّ:

نعتقد أنّ الجمع بين ثنائيّة الواجب وغير الواجب عند سيبويه ومن جاء بعده من النحويّين من جهة والتمييز الذي اعتمدته نظرية معنى-نصّ بين أنواع التعلّق الثلاثة (التعلّق الدلالي، والتعلّق التركيبيّ، والتعلّق الصرفيّ) من جهة ثانية في تحليل البنية يمكن أن يسمح لنا بمقاربة الحالات الإعرابية في الفعل المضارع مقاربة مثمرة؛ فقد كان لثنائيّة الواجب وغير الواجب جانبًا مجرّدًا يساعد الباحث على اختزال معطيات الفعل المضارع المتعدّدة في هذه الثنائيّة. ثم إنّ التمييز بين التعلّقات الثلاثة المعتمدة في نظرية معنى-نصّ يُسهِمُ في رفع الالتباس الذي يكتنف مدلول العلامة الإعرابيّة في الاستعمالات المختلفة بسبب طبيعتها المجرّدة.(٤٧)

٤- الفعل المضارع الواقع بعد (حتّى):

نعرض ابتداء في هذا السياق منطلقاتنا في إعادة صياغة مدلول العلامة الإعرابية في الفعل المضارع، فنتوسّع في تقديم فرضيتنا حولها وما تستتبعه من أقوال نظريّة ومنهجيّة.

ننطلق من فرضيّة أولى تقوم على أن العلامة الإعرابيّة في الفعل المضارع واقعة في مستوى مختلف عن العلامة الإعرابيّة في الأسماء، إذ إنّ الإعراب في الأسماء مظهر من مظاهر التعلّق التركيبيّ، وهو في الفعل المضارع مظهر من مظاهر التعلّق الصرفيّ؛ لذلك يكون للعلامة الإعرابيّة في المضارع مدلول صرفيّ، وهذا المدلول بعيدٌ عن معاني الفاعليّة والمفعوليّة ونحوها من المعاني المحيلة إلى علاقات التعلق التركيبيّ الفرعيّة.

وبما أن منوال التعلق يتنزل ضمن السياقين النظريّين الكبيرين في الدرس اللسانيّ المعاصر؛ سياق النظريات اللسانية الوظيفية، وسياق النظريات اللسانية غير الوظيفية، وجب التنبيه إلى أن معالجتنا للموضوع تستند إلى المقاربة الوظيفية، حيث إنّ وظيفة التواصل كانت عاملًا مركزيًّا في تأسيس المنطلقات التي يباشر بواسطتها اللسانيّ اللغة؛ لأنّهم يرون أنّ وظيفة التواصل وظيفة مركزيّة في الألسنة البشريّة على اعتبار

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أنها الوظيفة الأساسيّة للغة الطبيعيّة التي تفسّر المظاهر الأساسيّة في بنيتها وآليات اشتغالها. وتبدو مركزيّة وظيفة التواصل في سياق إطارنا النظريّ من خلال تبويب المقولات التصريفيّة تبويبًا يساعد على رفع الالتباس الواقع بين أطراف التواصل وتداخل مستوياته وتفكيك هذه العمليّة المتشعّبة والمعقّدة.

ولتحقيق ذلك ميَّز جاكبسون اعتمد عددًا من التمييزات:

أولا: التمييز بين الواقعة والأطراف المشاركة فيها.

ثانيًا: التمييز بين واقعة القول والواقعة التي يُخبر عنها القول.

ثالثًا: التمييز بين الأطراف المشاركة في القول والأطراف المشاركة في الواقعة الـمُخبر بها.(٤٨)

وانطلاقًا من هذه التمييزات اُعتُمدت ثلاثة أصناف كبرى للمقولات الصرفيّة ضمن نظرية معنى-نصّ، وهي الدلالات الثلاث التي أشرنا إليها آنفًا.(٤٩) ويهمّنا في سياق هذا البحث الصنفُ الثالث من تلك المقولات، ويحيلنا البحث في هذه العلاقات النوعيّة إلى ثنائيّة الواجب وغير الواجب كما قدّمت في التنظير النحويّ العربيّ ودور العلامات الإعرابيّة في الفعل المضارع في تعيين هذه الثنائيّة.

ونؤكّد أنّ هذه الثنائيّة تحيل إلى جانبين مهمّين من المعنى:

الأوّل: مظهر وقوع الفعل في الزمان: يكون الواجب معنى للفعل الواقع المنقضي.

الثاني: جهة اعتقاد المتكلّم: يكون الواجب هو الواقع والـمُستقرّ في الذهن والتصوّر على سبيل الثبوت سواء وقع في الخارج أو لم يقع، ويكون غير الواجب ما لم يستقرّ في ذهن المتكلّم.(٥٠)

وإذا تتبّعنا تحقّق هذه المعاني نجدها تندرج في نظرية معنى-نصّ ضمن المدلولات الصرفيّة، وتتحقّق في العربيّة بالتعدّد الإعرابي الذي يكون عليه الفعل المضارع؛ لتكون بهذه المقدّمة العلامةُ الإعرابيّة في الفعل المضارع واقعة ضمن التعلّق الصرفيّ لا التعلّق التركيبيّ. فلا يكون التشابه اللفظيّ بين اختلاف حركة آخر الفعل المضارع

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وحركات إعراب الاسم إلا تشابهًا شكليًّا. وأما مدلولات هذه العلامات الإعرابيّة فمختلفة؛ لأنّ الإعراب في الأسماء يحيل إلى معانٍ نحويّة من قبيل: الفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة، وتندرج هذه المعاني ضمن أنواع التعلّق التركيبيّ. وأما الإعراب في الفعل المضارع فيحيل إلى معانٍ أخرى مختلفة تحيل إلى مظهرِ وقوع الفعل في الزمان، وجهةِ اعتقاد المتكلّم، وتندرج هذه المعاني ضمن أنواع التعلّق الصرفيّ.

وبعد تقديم الفرضيّة التي ننطلق منها نسوق ابتداء الاستعمالات التي يكون عليها الفعل المضارع بعد (حتّى) بحسب ما وردت في كتب النحاة:

- سرتُ حتّى تطلعَ الشمس.
- سرتُ حتى أدخلُها.
- سرتُ حتّى أدخلَها.
- ما سرتُ حتى أدخلَ المدينة.
- قلَّما سرتُ حتّى أدخلَ.
- كثرما سرتُ حتى أدخلُ.
- سرُت حتى يدخلَ عبدالله.
- إنّ زيدًا سار حتّى يدخلُها.(٥١)

نحدّد البحث في هذا السياق في الدلالة التي تحملها علامة الإعراب في الفعل المضارع، وما تحيل إليه من معانٍ في تبدّلها بين حالتي الرفع والنصب. ونشير ابتداءً إلى أنّ أول ما نلاحظه في الاستعمالات السابقة كثرتُها وشتاتُها مما يجعل السعي في سبيل ضبطها وردّها إلى قوانين محدودة مسلكًا وعرًا وصعبًا.

وننطلق من نصٍّ مهمٍّ للإستراباذي قال فيه: «ثم إذا أردنا أن نبيّن متى يرفع المضارع بعد (حتّى) ومتى ينصب، قلنا: ذاك إلى قصد المتكلّم، **فإن قصد المتكلّم الحكم بحصول مصدر الفعل الذي جاء بعد (حتّى) إمّا في حال الإخبار، أو في الزمن المتقدّم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام**

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المتقدّم على اليقين، نحو: إنّ زيدًا سار حتّى يدخلُها، واعلم أنّه سار حتّى يدخلُها، أو على الظنّ والتخمين، نحو: أظنُّ عبد الله سار حتّى يدخلُها، وأُرى أنّه سار حتّى يدخلُها، أو تعقّبَ الكلام شكٌّ، نحو: سار زيدٌ حتى يدخلُها فيما أظنّ، وسار حتّى يدخلُها، بلغني ولا أدري. وذلك أنّه قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشكّ والظنّ، كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين، فعلى هذا شرط الرفع أنْ يكون الفعل الأوّل موجبًا، بحيث يمكن أن يؤدّي حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد (حتّى) سواء اتّصل مضمون الأوّل بمضمون الثاني، نحو: سرت حتّى أدخلُها، أو لم يتّصل به، نحو: رأى منّي العامَ الأوّلَ شيئًا حتى لا أستطيعُ أن أكلّمه العامَ بشيء، فعلى هذا يجب أن يكون ما قبل (حتّى) سببًا لحصول ما بعده، فلا يجوز ما سرتُ حتى أدخلُها، بالرفع، وأسرت حتى تدخلُها؟ لأنّ السبب منتفٍ في الأوّل، وغير محكوم بثبوته، لا بالعلم، ولا بالشكّ في الثاني، فكيف يمكن الحكم بحصول مسبّبه؟ ... وجاز: أيُّهم سار حتّى يدخلُها؛ لأنّك حاكم بحصول السير، غيرُ مستفهم عنه، وإنّما الاستفهام عن السائر لا عن السير ... هذا كلُّه في رفع ما بعد (حتّى). **وإن قصد المتكلّم أنّ مضمون ما بعد (حتى) سيحصل بعد زمان الإخبار، وجب النصب، وكذا يجب النصب إن لم يقصد، لا حصوله في أحد الأزمنة ولا عدم حصوله فيها، بل قصد كونه مترقَّبًا مستقبلًا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدّم** سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة، أو عرض مانع من حصوله».[٥٢]

نلاحظ إذًا أنّ رفع الفعل المضارع بعد (حتّى) مرتبط بوقوع مضمون الفعل الذي يلي (حتّى) في الخارج، وهذا مدلول صرفيّ يحيل إلى حكم المتكلّم واعتقاده تجاه مضمون الفعل الواقع بعد (حتّى) من جهة وقوعه أو عدم وقوعه في الخارج سواء كان ذلك الوقوع في زمن الإخبار أو في الزمن المتقدّم على زمن الإخبار على سبيل حكاية الحال، وجعل الإستراباذي شرط ذلك أن يكون ما قبلها موجَبًا؛ ليؤدّي حصول مضمون ما قبلها إلى حصول مضمون ما بعدها.

وأمّا نصب الفعل المضارع بعد (حتّى) فمرتبط بمدلول صرفيّ معيّن هو حكم المتكلّم واعتقاده أنّ مضمون الفعل الذي يلي (حتّى) غير واقع زمن الإخبار به، أو

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

كان الفعل الذي يلي (حتّى) مترقَّبًا ومستقبلًا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدّم على (حتّى) سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة، أو طرأ ما يمنع وقوعه. فيكون المتكلمُ قاصدًا بالنصب التعبيرَ عن مدلول معيّن هو عدم وقوع مضمون الفعل بعد (حتّى).

نلاحظ أنّ الإستراباذي يؤطّر الحالتين الإعرابيّتين اللتين تتناوبان على الفعل المضارع بالارتكاز إلى تمييزه بين إحالتين زمانيّتين مختلفتين للأقوال:

١. الإحالة الزمانيّة الإشاريّة: تتّحد فيها إحداثيّات زمان القول مع زمان الواقعة المخبر عنها، أو زمن الحال، وتكون نقطة الارتكاز الإحاليّ.

٢. الإحالة الزمانيّة الموضوعيّة: حين يعيّن المتكلّم نقطة ارتكاز موضوعيّة غير إشاريّة؛ لتكون نقطة الارتكاز الإحاليّ.[٥٣]

ويتحقّق هذا التأطير بالإلحاح على أنّ وقوع مضمون الفعل المضارع الواقع بعد (حتّى) وانقضاءه من جهة، وعدم وقوعه من جهة أخرى، هو المحدّد للحالة الإعرابيّة للفعل المضارع سواء أكانت الإحالة الزمانيّة للقول إشاريّةً، أم موضوعيّةً. وقد استعان الإستراباذي بهذا التمييز بين الإحالتين الزمانيّتين ليلُمَّ شتات المعطيات التي قد تبدو أنّها مُشتَّتة لا نظامَ لها.

فقد كان الإستراباذي في هذا النصّ موفّقًا إلى حدٍّ بعيدٍ في اختزال شتات المعطيات التي يرد فيها الفعل المضارع بعد (حتّى) وفي ردِّها إلى ضوابط محدودة تربط حالة المضارع الإعرابيّة بمظهر وقوع الفعل في الزمان، إذ يكون الفعل المضارع المرفوع بعد (حتّى) هو الفعل الواقعُ مضمونُه والمنقضي، وأمّا الفعل المنصوب فهو الفعل غير الواقع. وقد أورد النحويون أمثلة وشواهد قد يبدو أنّها تهدّد هذا التصوّر وتخرج عنه، وسنبيّن وجوه معالجة القدماء لها، وكفاية تدقيقهم في تجاوزها.

سرتُ أمسِ حتّى أدخلَها وخرجتُ منها اليوم[٥٤]: إذا كان كلٌّ واحد من السير والدخول قد تقضَّى.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

يبدو الإشكال في هذا التمثيل جليًّا، فالفعل المضارع المنصوب بعد (حتّى) يكون للحدث غير الواقع، ونحن في هذا المثال أمام مضمون قد وقع وتقضَّى، وجاء الفعل المضارع منصوبًا رغم أنّ المضمون وقع وتقضَّى. ويجيب الجرجاني عن ذلك بقوله: «فإنّما جاء لفظ المستقبل في قولك: سرتُ حتّى أدخلَها؛ لأجل أنّك ذكرت الحال التي مرّت بك وكان الدخول فيها مستقبلًا، فإتيانك بالدخول مستقبل اللفظ بمنزلة أن تقول: كنتُ أسيرُ، فتفعل السير في صورة الحال لإتيانك بما يدلُّ على المضيّ، وهو كنتُ، فكما أنّ وجود لفظ الحال هنا مع كونه ماضيًا لأجل أنّه كان حالًا إذ ذاك، كذلك لفظ المستقبل الذي هو (أن) مع الفعل بعد (حتى) في قولك: حتى أدخلَها، لأجل أنّه كان استقبالًا حين كنت تسير فأتيت به على ذلك النهج».(٥٥)

يكون المعتبر إذًا في مثل هذا المثال هو زمن الواقعة التي يخبر عنها القول، وليس زمن التكلّم أو الإخبار بالقول، إذ إنّ مضمون الفعلين (الذي يسبق حتى والذي يليها) واقعان عند الإخبار بالقول أو في وقت التكلّم، ولم يكن هذا مؤثّرًا في مجيء الفعل المضارع منصوبًا؛ لأنّ الإحالة الزمانيّة للقول إحالة موضوعيّة، فالنظر في الوقوع وعدمه يحيل إلى زمن الواقعة التي يخبر بها القول، فحين تكون المرجعيّةُ الزمانيّة زمنَ الواقعة التي يخبر عنها القول سنلحظ أنّه في وقت الشروع بمضمون الفعل الواقع قبل (حتى) كان مضمون الفعل المضارع بعدها مُترقَّبًا مستقبلًا، كما عبَّر الإستراباذي عن ذلك، ويتحقّقُ بذلك لهذا المثال كونُه غيرَ واقع، وذلك بمراعاة إحالة زمانيّة للقول غير زمن التكلّم أو الإخبار بالواقعة، بل الإحالة على زمن الواقعة التي يخبر عنها القول.

ويجعلنا هذا التدقيق الذي ميّزَ فيه القدماء بين نوعين من الإحالات الزمانيّة نذهب مذهبًا آخر مختلفًا عمَّا ذهبت إليه أفراح المرشد في تمييزها بين حالتي الرفع والنصب للفعل المضارع الذي يلي (حتّى)، إذ قالت: «وفي قولك: سرت حتّى أدخلُها، وسرت حتّى أدخلَها، فهنا الجملتان اتّفقتا في التركيب واختلفتا في معاني الكلام من خلال العلامات الإعرابيّة، والضابط في النصب والرفع هو قصد المتكلّم؛ فإن أراد الإخبار بأنّ الدخول لم يقع في أثناء الكلام نصب، وإن أراد الإخبار بأنّ الدخول

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

واقع رفع، بشرط أن يكون الكلام قبل (حتّى) واجبًا».[٥٦] فما ذهبت إليه منتقض بما أورده القدماء من أمثلة يكون الفعلان الواقعان قبل (حتّى) وبعده مُتقضِّيَيْنِ في أثناء الكلام إذا جعلنا النظر مُحَدَّدًا في علاقة مضمون الفعل بالخارج ضمن علاقة زمنيّة معيّنة هي زمن التكلُّم، نحو: كنتُ سرتُ أمسِ حتى أدخلَ المدينة،[٥٧] وكذلك المثال السالف: سرتُ أمس حتّى أدخلَها وخرجتُ منها اليوم،[٥٨] ولكنّ التفسير على غير هذا، إذ إنّ «المعنى إنّما هو الإخبار بوقوع الفعل قبلها، ويكون متعلّق (حتّى) كان حينئذٍ مترقّبًا، فأنت مخبّر بالسير وبدخولٍ كان مترقّبًا عند السير مقصود في التقدير لا في الوقوع، ثم هذا الدخول المترقّب قد يقع بعد ذلك في الوجود وقد لا يقع، ولا يتغيّر ذلك المعنى ولا التعبير عنه عمّا كان عليه؛ فلذلك تقول بعد وقوع الدخول أو تعذّره: كنتُ سرتُ أمسِ حتى أدخلَ البلد. فتجد المعنى في هذا الإخبار وعلى كلا التقديرين واحدًا؛ لأنّه لا تعرض له في إثبات وقوع الدخول ولا نفيه، وإنّما هو مخبرٌ عن دخول كان مترقّبًا، ولا يختلف وقوع الدخول بعد ذاك ولا بانتفائه؛ فهذان المعنيان هما موضع النصب».[٥٩] فيكون المعتبر إذن في ذلك كونَ مضمون الفعل الواقع بعد (حتّى) مُترقَّبًا بالنظر إلى زمن الواقعة التي يخبر عنها القول دون اعتبار إلى حالته زمن التكلّم، فلا عبرة حينئذٍ بكونه أصبح واقعًا أو مُتعذّر الوقوع.

٤-١ هل لليقين أو الشكّ أثر في تعيين الحالة الإعرابيّة؟

سبق أن ذكرنا أنّ العلامة الإعرابيّة في الفعل المضارع بعد (حتّى) مقترنة بمدلول صرفيّ يحيل إلى مظهر وقوع الفعل في الزمان، وهذه الإحالة المظهريّة تقتضي علاقة القول بالعالم الخارجيّ من حيث وقوع مضمون الفعل فيه من عدمه. ولم تكن قضيّة العلاقة بين اعتقاد المتكلّم والحالة الإعرابيّة للفعل المضارع بمتروكة عند القدماء، نجد هذا التناول عند سيبويه إذ قال: «وتقول: رأيتُ عبدَ الله سارَ حتى يدخلُها، وأُرى زيدًا سار حتى يدخلُها. ومن زعم أنّ النصب يكون فيَ ذا؛ لأنّ المتكلّم غير متيقّنٍ فإنّه يدخل عليه: سار زيدٌ حتّى يدخلُها أُرى».[٦٠] وقال السيرافّي: «ويجوز أن يكون ما قبل (حتّى) المرفوع ما بعدها من الفعل من باب (أرى) وأفعال الظنّ والمحسبة؛ لأنّ القلوب تنعقد على ذلك –وإن كان فيه بعض عوارض الشكّ–

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

كانعقادها على العلم واليقين، ويكون اللفظ عليه كما يكون ذلك في الخبر اليقين، وذلك قولك: أُرى عبدُ الله سار حتّى يدخلُها، وكذلك: أظنّ عبد الله سار حتّى يدخلُها».[٦١]

فالضمير ينعقد على الظن كانعقاده على العلم، فالمتكلّم يحكم بحصول الشيء على سبيل الشكّ والظنّ كما يحكم بحصوله على سبيل اليقين.[٦٢]

نجد إذن أن اعتقاد المتكلّم وموقفه تجاه مضمون الخبر غير مؤثّر في تعيين العلامة الإعرابيّة، فتكون الحالة الإعرابيّة للفعل المضارع الواقع بعد (حتّى) متعيّنة بعيدًا عن جهة اعتقاد المتكلّم (Modality) وموقفه من مضمون القول، وإنّما هي علامة إعرابيّة تعيّن المدلول المظهريّ لوقوع الفعل في الزمان (Aspect) من عدمه وفق إحالات زمانيّة متحرّكة؛ لأنّ جهة اعتقاد المتكلّم لم تكن مؤثّرة في تغيير الحالة الإعرابيّة للفعل المضارع المرفوع من حالة اليقين إلى حالة الظنّ والشكّ.

٤-٢ الحروف تختزل في بنيتها دلالَتها الزمانيّة:

حين نتأمّل تحليل القدماء لحروف المعاني نجد أنّ هذه الحروف تختزل في داخلها بعض المقولات الدلاليّة المتّصلة بمقولة الزمان بما تدلُّ عليه من مضيّ، أو حال، أو استقبال، ونحو ذلك. ولذلك نجد أنّ لهذا التضمُّن أثرًا في تعيين الحالة الإعرابيّة لبنية الجملة الواقع فيها الفعل المضارع المسبوق بـ(حتّى)، ومن ذلك قول الشاعر:

يُغْشَون حتّى ما تَهِرُّ كِلابُهم لا يَسْأَلُون عن السوادِ الـمُقبِلِ()

وبيان ذلك أن الفعل المضارع إذا جاء منصوبًا بعد (حتّى) وقع ذلك بتقدير (أنْ) بعد (حتّى) على رأي الجمهور[٦٣]، فإذا تأمّلنا الشاهد السابق وجدنا أنّ (ما) النافية قد جاءت قبل الفعل المضارع الواقع بعد (حتّى). ونلحظ حينئذٍ أنّ (ما) تنفي الحال كما ذهب إلى ذلك سيبويه، ومن وافقه من النحويّين، فقد قال: «وأمّا (ما) فهي نفيٌ لقوله: هو يفعلُ، إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما يفعلُ».[٦٤] وقال السيرافّي مُفسِّرا قول سيبويه: «يريد أنّ (لا يفعل) وهو نفي فعل مستقبل، والتي تنفي فعل الحال هو

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(ما) إذا قلت: ما تفعل».[٦٥] وذهب شكري المبخوت إلى أنّ نفي المضارع بـ(ما) مفيدٌ النفيَ في زمان التكلّم، وهو نفيٌ لحدثٍ واقعٍ، قد يكون مُنقضيًا، وقد يكون غير منقضٍ.[٦٦] وأمّا (أنْ) التي تُقدَّرُ بعد (حتّى) إذا كان الفعل المضارع بعدها منصوبًا فهو حرف يُخلِّص الفعل للاستقبال، قال عنها المالقيّ: «إذا دخلت على المضارع خصَّتْهُ للاستقبال».[٦٧] ولأنّ بين هذين الحرفين (أعني «ما» النافية، و«أنْ» المقدّرة إذا جاء المضارع منصوبًا) منافرةً وتناقضًا في دلالتهما الزمانيّة نجد أنّ جمهور النحويّين منعوا نصب الفعل المضارع (تهرُّ)؛ ليحدث الاتّساق في الدلالة الزمانيّة بين كون (ما) تنفي الحال وكون الفعل المضارع المرفوع يجيء دالًّا على الفعل الواقع، ونجد هذا جليًّا في قول الجرجانيّ: «والواضح أن يقال: إنَّه لا يقع بعده (يعني «حتى» المرفوع الفعل المضارع بعده) إلا فعل الحال. أمّا المستقبل، فلا تقول: سرتُ حتّى أدخلُها غدًا، وإنّما يجب أن تقول: سرتُ حتّى أدخلَها، فتنصب بإضمار (أنْ)؛ لأنّ (أنْ) من علم الاستقبال ... وإنّما حكم (حتّى) إذا رفع ما بعده حكم (واو الحال)، فإذا قلت: سرتُ حتّى أدخلُها، فكأنّك قلت: وأنا أدخلها، تريد أنّك في حال الفعل، ومن هذا بيت الكتاب:

يُغْشَون[٦٨] حتّى ما تهرُّ كلابُهم ... لا يَسْأَلون عن السوادِ الـمُقْبِلِ

فلا يجوز هنا إلا الرفع على الحال، كأنّه قال: يُغشَون حتّى الحال هذه، ويُغشَون وكلابهم ما تَهِرُّ. وإنّما امتنع النصب لأجل أنّه لا يكون إلّا بإضمار (أنْ)، و(ما) تمنع من (أنْ)؛ ألا ترى أنّك لا تقول: يعجبني أنْ ما يخرج زيدٌ، كما تقول: أنْ لا يخرج زيدٌ. وذاك أنّ (ما) موضوع لنفي الحال في الأصل، و(أنْ) من أعلام الاستقبال؛ فلا يجتمعان. وليس كذلك (لا)؛ لأنّه يوضع لنفي الحال خاصّة، فيجوز أن يجتمع مع (أنْ)».[٦٩] وفي المقابل نجد أنّ هناك مواضع لا يجوز فيها غير النصب، ولكن بقرينة الدلالة الخارجيّة وليست الدلالة النحويّة التي نكتسبها من الأحرف المصطفّة داخل البنية، نحو: أسلمتُ حتى أدخلَ الجنّة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٤-٣ التعلّق الصرفيّ والتعلّق التركيبيّ في الجملة الواقع فيها الفعل المضارع بعد (حتّى):

اختلف النحاة في عامل النصب في الفعل المضارع الواقع بعد (حتّى)، وأفرد أبو البركات الأنباريّ لهذه المسألة بابًا في كتابه[٧٠]، فقد نسب إلى الكوفيّين أنّ الفعل بعد (حتّى) يكون عندهم منصوبًا بـ(حتّى) نفسها من غير تقدير (أنْ). وأمّا البصريّون فيقدّرون بعد (حتّى) (أنْ) الناصبةَ؛ لأنّ (حتّى) من عوامل الأسماء، و(أنْ) من عوامل الأفعال، ومن أصولهم أنّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء.

ونُنزّل هذا الخلاف في ضوء التعلّقين الصرفيّ والتركيبيّ، ونميل إلى أنّ في رأي البصريّين الذين يقدّرون (أنْ) قبل المضارع المنصوب بعد (حتّى) استبطانًا للتمييز بين المدلولين اللذين يحملهما كلّ عامل، وكون كلّ عامل منهما يتنزّل في منظومة مفاهيميّة مختلفة، فقد كانوا يحتجّون بأنّ عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، والعكس. وكان البصريُّون صريحين في التعبير عن التعلّق التركيبيّ وفق المنظومة الإعرابيّة الخاصّة به، فقد قال ابن يعيش: «وأمّا (حتّى) فإذا نصبت الفعل بعدها فهي فيه حرف جرٍّ على ما ذكرنا، فإذا قلت: سرتُ حتّى أدخلَها، فالفعل منتصب بـ(أنْ) مضمرة، و(أنْ والفعل) في تأويل مصدر، والمصدر في محلّ مخفوض بـ(حتّى)، و(حتّى) وما بعدها من المصدر في موضع نصب بالفعل المتقدّم أو ما هو في حكم الفعل ممّا يتعلّق به (حتّى) ، كما أنّ الجارّ والمجرور كذلك في قولك: مررتُ بزيدٍ، ونزلتُ على عمرٍو. ويكون معنى (حتّى) الجارّة تركيبيًّا إذا كان الفعل المضارع بعدها منصوبًا على أحد وجهين:

١. تكون بمنزلة (كي) في أدائها معنى التعليل؛ فيكون الفعل قبلها سببًا للفعل الواقع بعدها، نحو: أطعِ اللهَ حتّى يُدخِلَكَ الجنّة.

٢. تكون بمنزلة (إلى) في أدائها معنى الغاية، نحو: سرتُ حتّى تطلعَ الشمس».[٧١]

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وتكون (حتّى) حرف ابتداء إذا كان الفعل المضارع بعدها مرفوعًا، ويكون ما بعدها كلامًا مُستأنفًا لا يتعلّق من حيث الإعراب بما قبلها، فإذا قلت: سرتُ حتى أدخلُها، تكون أخبرتَ بأنّ هذا وقع منك، فالسّبب والمسبّب قد مضيا. وقالوا: شَرِبتِ الإبلُ حتى يجيءُ البعير يجرُّ بطنه، أي: وُجِدَ الشرب فيما مضى، وهو الآن يجرُّ بطنه.(٧٢)

ونذهب تبعًا لذلك إلى أنّ المدلول الصرفيّ مرتبط بتقدير (أنْ) بعد (حتّى) من عدمه، وهو مدلولٌ تدلُّ عليه العلامة الإعرابيّة التي يحملها الفعل المضارع الواقع بعد (حتّى) في تردّده بين حالتي النصب والرفع، ويحيل هذا المدلول إلى حكم المتكلّم واعتقاده تجاه مضمون الفعل الواقع بعد (حتّى) من جهة وقوعه أو عدم وقوعه في الخارج وفق محدّدات زمانيّة متعدّدة وقد مرَّ بيانها.

وأمّا المدلول التركيبيّ فمرتبط بالتقدير الذي تكون عليه (حتّى) في تردّدها بين الجرّ، أو الابتداء؛ فنكون في حالة تقدير (حتّى) حرف جرٍّ أمام جملة واحدة. وأمّا إذا قدّرت (حتّى) حرفَ ابتداءٍ، فيكون ما بعدها كلامًا مُستأنفًا؛ لذلك نكون في هذه الحالة أمام جملتين؛ لأنّ (حتّى) حينئذٍ حرفُ ابتداءٍ، وما بعدها كلام مُستأنفٌ، واستدلَّ سيبويه على كونها ابتدائيّة إذا رفع المضارع بعدها بكسر همزة (إنّ) بعد (حتّى)، فهذا دليلٌ على ابتدائيّتها، وانفصال ما بعدها عمّا قبلها، فقال: «ويدلُّك على (حتّى) أنّها حرف من حروف الابتداء أنّك تقول: حتّى إنّه لَيفعلُ ذاك، كما تقول: فإذا إنّه يفعلُ ذاك».(٧٣)

خاتمة

يتّضح في خاتمة الدراسة أنّ الإضافة النظرية التي جلبتها نظرية معنى-نصّ حين فرّقت تفريقًا صريحًا بين التعلّق التركيبي والتعلّق الصرفي مَكَّنَتْ من نقل التفريق بين إعراب الاسم وإعراب الفعل من مستوى الحدس المبهم إلى الصياغة النظرية الصريحة. فأصبح التفريق بين هذين النوعين من التعلّق تفريقًا بين نوعين من الدلالات التي يؤدّيها الإعراب في الأفعال من جهة والإعراب في الأسماء من جهة أخرى.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فقد انتهينا إلى أنّ المعاني المظهريّة (Aspect) والجهيّة (Modality) تتحقّق – من ضمن ما تتحقّق فيه في نظام العربية- بالتعدّد الإعرابي الذي يكون عليه الفعل المضارع؛ فتكون حينئذٍ العلامةُ الإعرابيّة في الفعل المضارع واقعة ضمن التعلّق الصرفيّ لا التعلّق التركيبيّ. ولا تكون حينئذٍ العلاقة بين ضمة المضارع أو فتحته إذا كان معربًا وضمة الاسم المعرب أو فتحته سوى تماثل شكليّ، وأما مدلولات هذه العلامات الإعرابيّة فمختلفة؛ لأنّ الإعراب في الأسماء يحيل إلى معانٍ نحويّة من قبيل: الفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة، وتندرج هذه المعاني ضمن التعلّق التركيبيّ. وأما الإعراب في الفعل المضارع فيحيل إلى معانٍ أخرى مختلفة تحيل إلى مظهرِ وقوع الفعل في الزمان، وجهةِ اعتقاد المتكلّم، وتندرج هذه المعاني ضمن التعلّق الصرفيّ.

وأَلَحَّتْ أقوال المحقّقين من النحاة على أنّ وقوع الفعل المضارع الواقع بعد (حتّى) وانقضاءه من جهة، وعدم وقوعه من جهة أخرى هو المحدّد لحالته الإعرابيّة سواء أكانت الإحالة الزمانيّة للقول إشاريّةً، أم موضوعيّةً. فقد كانت المعطيات اللغويّة المتعدّدة تُردُّ إلى ضوابط محدودة تربط حالة المضارع الإعرابيّة بمظهر وقوع الفعل في الزمان (Aspect)، إذ يكون الفعل المضارع المرفوع بعد (حتّى) هو الفعل الواقعُ مضمونُه والمنقضي، وأمّا الفعل المنصوب فهو الفعل غير الواقع.

ووصلنا وفق نظريّة معنى-نصّ إلى ترجيح رأي البصريّين في مسألة ناصب الفعل المضارع بعد (حتّى) على رأي الكوفيّين الذين يجعلون المضارع حينئذ منصوبًا بـ(حتّى) نفسها من غير تقدير (أنْ)، وبيان ذلك أنّ الفعل عند البصريّين منصوبٌ بـ(أنْ) المُقدّرة بعد (حتّى)؛ لأنّ (حتّى) من عوامل الأسماء، و(أنْ) من عوامل الأفعال، ومن أصولهم أنّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء. ويكون هذا الرأي في ضوء التعلّقين الصرفيّ والتركيبيّ استبطانًا للتمييز بين المدلولين اللذين يحملهما كلّ عامل، وكون كلّ عامل منهما يتنزّل في منظومة مفاهيميّة مختلفة، فقد كانوا يحتجّون بأنّ عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، والعكس.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الهوامش Endnotes

(١) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ص١٠١.

(٢) معاذ الدخيّل، التطوّر التفسيريّ للعلامة الإعرابيّة في العربيّة: عزّ الدين المجدوب أنموذجًا، ضمن ندوة تجديد المنوال اللساني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، دار كنوز المعرفة، عمّان، ٢٠٢٠م، ص٢٠١.

(٣) انظر: المصدر السابق، ص١٨٥.

(٤) انظر: المصدر السابق، ص١٨٦.

(٥) انظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: دراسة نحوية تداولية، ص٧٤.

(٦) انظر: المصدر السابق، ص٦١٨.

(٧) انظر: محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحوي للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات، ٢/ ٩٥٢، وخالد ميلاد، الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة: دراسة نحوية تداولية، ص١١٢. وللاستزادة في (ثنائية الواجب وغير الواجب) نحيل القارئ إلى المرجعين السابقين، وإلى: أفراح المرشد، الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربيّة وآدابها، ط١، ١٤٣٦هـ.

(٨) انظر: الأبنية الدالّة على الشرط وعلاقتها بأشكال الجملة الأساسيّة: مقاربة تعليميّة، ضمن حوليّات الجامعة التونسيّة، عدد ٥٤، عام ٢٠٠٩م، ص٥٩.

(٩) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١/ ٧٣-٧٦. والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، ٢/ ٤٤٦.

(١٠) المرتجل، ص٣٢٣.

(١١) في شرح السيرافي المطبوع سقطت كلمة (التي). انظر: الطبعة المحققة ١/ ٧٣. وطبعة دار الكتب العلمية ١/ ٢٧. والكلمة مثبتة في المخطوط.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(١٢) شرح كتاب سيبويه، ١/ ٧٣.

(١٣) انظر: معاذ الدخيّل، التطوّر التفسيريّ للعلامة الإعرابيّة في العربيّة: عزّ الدين المجدوب أنموذجًا، ضمن ندوة تجديد المنوال اللساني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، دار كنوز المعرفة، عمّان، ٢٠٢٠م، ص١٨٥.

(١٤) الإيضاح في علل النحو، ص٨٠.

(١٥) شرح الكافية، ٤/ ١٧-١٨.

(١٦) نحو الفعل، ص٢٦.

(١٧) انظر: نحو الفعل، ص٣٣.

(١٨) انظر: عبد القادر المهيريّ، نظرات في التراث اللغويّ العربّي، ص٧٦-٧٧.

(١٩) انظر: نحو الفعل المضارع ومكانته في التراكيب الإسناديّة، ص١١٣-١١٥.

(٢٠) نظرات في التراث اللغوي العربي، ص٦٠.

(٢١) المصدر السابق، ص٥٨-٥٩.

(٢٢) انظر: المصدر السابق، ص٥٩.

(٢٣) المصدر السابق، ص٦١.

(٢٤) انظر: المصدر السابق، ص٧٦-٨١.

(٢٥) المصدر السابق، ص٨٢.

(٢٦) انظر: تركيب اللغة العربية: مقاربة نظريّة جديدة، ص٩٤-٩٥.

انظر: المصدر السابق، ص١٣١.

(٢٨) انظر: المصدر السابق، ص١٣٢.

(٢٩) انظر: المصدر السابق، ص٨٥.

(٣٠) انظر: المصدر السابق، ص١٢٦-١٣٢.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(٣١) انظر: دور صيغ الفعل الخمس في وسم الجهة والمظهر، ضمن مجلة حوليات الجامعة التونسيّة، عدد ٥٢، ص٦١.

(٣٢) انظر: الأبنية الدالّة على الشرط وعلاقتها بأشكال الجملة الأساسيّة: مقاربة تعليميّة، ضمن حوليّات الجامعة التونسيّة، عدد ٥٤، عام ٢٠٠٩م، ص٥٩.

(٣٣) تنقسم اتّجاهات البحث اللسانيّ إلى اتّجاهين معرفيّين: أنحاء المكوّنات أو المركّبات، وأنحاء التعلّق. ولكلّ اتّجاه من هذين الاتّجاهين منطلقاته وفرضيّاته، وكانت الريادة للاتّجاه المكونيّ في البحث اللسانيّ العربيّ بفضل انتشار مدارسها في الدرس اللسانيّ من المدرسة البنيويّة إلى التوليديّة. وفي الاتّجاه الآخر نجد أنحاء التعلّق التي لا تقلّ أهميّة عن الاتّجاه المكونيّ، وكانت منطلقات اتّجاه التعلّق العلميّة الحديثة مع (لويس تانيار)، ثم أرسى (ملتشوك، وبولغير، وزلكفسكي) على منطلقات (تانيار) نظريّةَ معنى-نصّ، ويَعدُّ هذا الاتّجاه كثيرًا من الأنحاء التقليديّة امتداده التاريخيّ. ومن الفروقات المنهجيّة بين الاتّجاه المكوّنيّ واتّجاه التعلّق أن الأول ينطلق في دراسته من النصّ إلى المعنى لغاية تحليليّة، فهو تبعًا لذلك تنطلق من وجهة نظر المخاطب. وأمّا أنحاء التعلّق فتنطلق من المعنى إلى النصّ لغاية تأليفيّة، فهي تبعًا لذلك تنطلق من وجهة نظر المتكلّم. انظر: ألان بولغير، نظرية معنى-نصّ، ترجمة توفيق العلوي، ضمن كتاب إطلالات على النظريّات اللسانيّة والدلاليّة في النصف الثاني من القرن العشرين، ٢/ ٧٨٧. وملتشوك وبولغير، نظريّة التعلّق في الوصف اللغويّ، مقدّمة المترجَمين.

(٣٤) انظر: ملتشوك وبولغير، نظريّة التعلّق في الوصف اللغويّ، زز (تقديم ملتشوك للترجمة العربيّة).

(٣٥) انظر: عز الدين المجدوب وعلي السعود وناصر الحريص، الاشتقاق الدلالي في نظرية معنى-نص: مدخل إلى حوسبة اللغة العربيّة، ضمن حوليات الجامعة التونسية، عدد ٥٨، عام ٢٠١٣م، ص٦١.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(٣٦) ملتشوك وبولغير، نظريّة التعلّق في الوصف اللغويّ، تقديم الترجمة العربية، ك ك.

(٣٧) انظر: المصدر السابق ، ص٣.

(٣٨) انظر: المصدر السابق، ح ح.

(٣٩) انظر: المصدر السابق، ذ ذ.

(٤٠) انظر: المصدر السابق، ص٧٩-٢٢. وعزّ الدين المجدوب، مفاهيم دلاليّة ولسانيّة لوصف العربية، ص٣٤٨.

(٤١) نشير إلى أنّ استحضار هذه السمة الكلّيّة في التعلّق التركيبيّ تُمكّن صاحبها من فحص قول بعض النحويّين إنّ المبتدأ والخبر ترافعا.

(٤٢) انظر: ملتشوك وبولغير، نظريّة التعلّق في الوصف اللغويّ، ص٧٩-٨١. وعزّ الدين المجدوب، مفاهيم دلاليّة ولسانيّة لوصف العربية، ص٣٤٨-٣٥٠.

(٤٣) نحيل القارئ للتوسع في الدلالات التصريفيّة إلى: عزّ الدين المجدوب، مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص١٦٤.

(٤٤) جعل (ملتشوك) التعلق الصرفّي "لا متناظر" مع إقراره بإمكانيّة وقوعه تبادليًّا إذا كانت المقولات التصريفيّة مختلفة بين التعلّقين، وجعل المجدوب التعلق الصرفي متناظرًا للسبب نفسه، ونلحظ أنّ هذين الموقفين متفقان غير أنّ الاختلاف بينهما في المصطلح بناء على زاوية النظر. انظر: ملتشوك وبولغير، نظريّة التعلّق في الوصف اللغويّ، ص٢٣. وعزّ الدين المجدوب، مفاهيم دلاليّة ولسانيّة لوصف العربيّة، ص٣٤٩.

(٤٥) انظر: ملتشوك وبولغير، نظريّة التعلّق في الوصف اللغويّ، ص٢٢-٢٩. وعزّ الدين المجدوب، مفاهيم دلاليّة ولسانيّة، ص٣٤٨-٣٥٠.

(٤٦) انظر: عزّ الدين المجدوب، مفاهيم دلاليّة ولسانيّة لوصف العربية، ص١٩٥.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(٤٧) للتوسّع في الصعوبات المحيطة بالعلامة الإعرابيّة، انظر: معاذ الدخيّل، التطوّر التفسيريّ للعلامة الإعرابيّة في العربيّة: عزّ الدين المجدوب أنموذجًا، ضمن ندوة تجديد المنوال اللساني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، دار كنوز المعرفة، عمّان، ٢٠٢٠م، ص٢٠١.

(٤٨) انظر: عزّ الدين المجدوب، مفاهيم دلاليّة ولسانيّة لوصف العربية، ص١٩٣-١٩٤.

(٤٩) انظر: المصدر السابق، ص١٩١ وما بعدها.

(٥٠) انظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: دراسة نحويّة تداوليّة، ص٧٤.

(٥١) هذه الاستعمالات من أمثلة النحويّين، نجدها على سبيل التمثيل عند: سيبويه، الكتاب، ٣/ ١٧، ٢٢، ٢٧. وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، ٢/ ٢٠. والإستراباذي، شرح الكافية، ٤/ ٥٧. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجّاجي، ٢/ ٩٠١.

(٥٢) شرح الكافية، ٤/ ٥٧-٥٨.

(٥٣) انظر: عزّ الدين المجدوب، مفاهيم دلاليّة ولسانيّة في وصف العربيّة، ص٢٠٢-٢٠٣.

(٥٤) أورده الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ٢/ ١٠٨٣.

(٥٥) المقتصد في شرح الإيضاح، ٢/ ١٠٨٣.

(٥٦) الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، ص٢٤٤.

(٥٧) أورد ابن الحاجب هذا المثال. انظر: الإيضاح في شرح المفصّل، ٢/ ٢٠.

(٥٨) أورد الجرجاني هذا المثال. انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ٢/ ١٠٨٣.

(٥٩) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، ٢/ ٢٠.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(٦٠) كتاب سيبويه، ٣/ ٢٠.

(٦١) شرح كتاب سيبويه، ١٠/ ١٣.

(٦٢) انظر: الإستراباذي، شرح الكافية، ٤/ ٥٦. وابن مالك، شرح التسهيل، ٤/ ٥٥.

(٦٨) بيت من الكامل، لحسّان بن ثابت، وهو في: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٩/ ١٩٧، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ٢/ ١٠٨٦، والبغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ٣/ ١٢٤.

(٦٣) نحترز بقولنا: «على رأي الجمهور» من رأي بعض النحاة الذين يرون أنّ (حتّى) ناصبة بنفسها ولا حاجة لتقدير (أنْ) الناصبة. انظر: الإستراباذي، شرح الكافية، ٤/ ٥٣ وما بعدها.

(٦٤) كتاب سيبويه، ٤/ ٢٢١.

(٦٥) شرح كتاب سيبويه، ٤/ ٩٨. (طبعة دار الكتب العلميّة).

(٦٦) انظر: إنشاء النفي وشروطه النحويّة الدلاليّة: دراسة نحوية تداولية، ص١٢٢-١٢٦.

(٦٧) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص١٩٣.

(٦٩) المقتصد في شرح الإيضاح، ٢/ ١٠٨٦.

(٧٠) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، ٢/ ٤٨٩ وما بعدها.

(٧١) شرح المفصّل، ٧/ ٣٨، ٥٣.

(٧٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ٧/ ٥٤-٥٥.

(٧٣) كتاب سيبويه، ٣/ ١٨-١٩.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

قائمة المصادر والمراجع

الإستراباذي، رضيّ الدين، شرح الرضيّ على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ط١، ليبيا، ١٩٧٨م.

الإشبيلي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ، تحقيق عياد الثبيتيّ، دار الغرب الإسلاميّ، ط١، بيروت، ١٩٨٦م.

الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، ط١، بيروت، ٢٠٠٣م.

بعلبكّي، رمزي، نحو الفعل المضارع ومكانته في التراكيب الإسناديّة، رسالة علميّة في الجامعة الأمريكيّة، بيروت، ١٩٧٥م.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٩٨٩م.

بولغير، ألان، نظرية معنى-نصّ، ترجمة توفيق العلوي، ضمن كتاب إطلالات على النظريّات اللسانيّة والدلاليّة في النصف الثاني من القرن العشرين، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، ط١، ٢٠١٢م.

الجرجانيّ، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهوريّة العراقيّة، ط١، ١٩٨٢م.

الجواريّ، أحمد، نحو الفعل، مطبوعات المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، عام ١٩٧٤م.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق موسى العليلي، إحياء التراث الإسلاميّ في الجمهوريّة العراقيّة.

ابن الخشّاب، عبد الله بن أحمد، المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الدخيّل، معاذ، التطوّر التفسيريّ للعلامة الإعرابيّة في العربيّة: عزّ الدين المجدوب أنموذجًا، ضمن ندوة تجديد المنوال اللساني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، دار كنوز المعرفة، عمّان، ٢٠٢٠م.

الرحالي، محمد، تركيب اللغة العربيّة: مقاربة نظرية جديدة، دار توبقال، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٣م.

الزجّاجيّ، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط٤، بيروت، ١٩٨٢م.

سيبويه، عمرو بن عثمان، كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، بيروت.

السيرافيّ، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عبد التواب وأصحابه، دار الكتب والوثائق القوميّة، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٨م.

الشريف، محمد صلاح الدين، الأبنية الدالّة على الشرط وعلاقتها بأشكال الجملة الأساسيّة: مقاربة تعليميّة، حوليّات الجامعة التونسيّة، عدد ٥٤، عام ٢٠٠٩م.

الشرط والإنشاء النحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات، جامعة منّوبة، تونس، ٢٠٠٢م.

دور صيغ الفعل الخمس في وسم الجهة والمظهر، ضمن مجلة حوليات الجامعة التونسيّة، عدد ٥٢، ص٦١.

اللحياني، سرور، دليل المستعمل في النحو: قاموس المصطلحات اللسانية الأدنوية، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، ط١، ٢٠١٧م.

المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، ط٣، دمشق، ٢٠٠٢م.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المبخوت، شكري، إنشاء النفي وشروطه النحويّة والدلاليّة، مركز النشر الجامعيّ، ط١، ٢٠٠٦م.

المجدوب، عزّ الدين، مفاهيم دلاليّة ولسانيّة لوصف العربيّة، منشورات جامعة القصيم، ط١، ١٤٤٠هـ.

المنوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة، دار التنوير، تونس، ط٢، ٢٠١٧م.

المجدوب، عز الدين. والسعود، علي. والحريص، ناصر، الاشتقاق الدلاليّ في نظريّة «معنى – نصّ»: مدخل إلى حوسبة اللغة العربيّة، ضمن حوليّات الجامعة التونسيّة، عدد ٥٨، سنة ٢٠١٣م.

المرشد، أفراح، الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربيّة وآدابها، ط١، ١٤٣٦هـ.

المسعودي، عبد العزيز، المعاني الجهية والمظهرية: بحث لساني في الـمَقْوَلة الدلالية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، ط١، ٢٠١٣م.

ملتشوك، إيغور، وبولغير، آلان، نظريّة التعلّق في الوصف اللغويّ، ترجمة عزّ الدين المجدوب ومنصور ميغريّ، منشورات جامعة القصيم، ٢٠١٧م.

المهيري، عبد القادر، نظرات في التراث اللغويّ العربيّ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

ميلاد، خالد، الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة: دراسة نحويّة تداوليّة، جامعة منّوبة، والمؤسّسة العربيّة للتوزيع، تونس، ٢٠٠١م.

ابن يعيش، موفّق الدين يعيش بن عليّ، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً